محتوى التقرير :

2- استخلاصات أولية للجنة :.....(5)

3- سليانة تحت الرش :.....(7)

4- مطاردات داخل الاحياء : .....(7)

5- أولى زخّات الرش :.....(9)

6- "صباح الرش سليانة" :.....(9)

7- اتهامات خطيرة :.....(10)

8- استنتاجات حول الرش :.....(11)

9- الاستعمال المكثف وغير القانوني للقنابل المسيلة للدموع :.....(13)

10- حالتا اجهاض :.....(13)

11- واقعة اقتحام المستشفى الجهوي بسليانة :.....(14)

12- دهس هشام الكافي :.....(15)

13- الاعتداء على سيارات الإسعاف :.....(15)

14- الاعتداء على الصحافيين :.....(15)

15- حصيلة الاعتداءات على رجال الأمن :.....(16)

16- تعنّت ومكابرة في إدارة الأزمة :.....(16)

17- القطرة التي أفاضت الكأس؟ :.....(17)

18- الساسة يؤجّجون الوضع :.....(18)

19- إرث ثقيل من الفقر والحقرة :.....(19)

20- الخلاصة :.....(21)

21- التوصيات النهائية :..... (22)

الملاحق:

1- قائمة في جرحى أحداث سليانة :.....(24)

2- توزيع الجرحى حسب الجنس :.....(27)

3- المصابين حسب السن :.....(28)

4- الإصابات حسب تسلسل الإحداث :.....(28)

5- إصابات أعوان الأمن :.....(29)

6- مكان الإصابة في الجسم لدى المحتجين :.....(29)

أحداث الرش بسليانة

تقرير اللّجنة المستقلّة للتحقيق في أحداث سليانة

فقد تكونت لجنة مستقلة بمبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم 24 ديسمبر 2012 للتحقيق في ملابسات الأحداث.

وتحولت اللجنة إلى سليانة في عديد المناسبات وذلك بداية من يوم 26 ديسمبر 2012 والتقت 208 شخصا يشملون :

الجرحى والمصابين وأفراد من عائلاتهم.

قيادة الاتحاد الجهوي للشغل والنقابيين.

السلط الجهوية (الوالي السابق، وبعض موظفي الولاية)

السلط الأمنية المركزية (كاتب الدولة لدى وزير الداخلية المكلف بالإصلاح، مدير قاعة العمليات بالوزارة ومكلف بمهمة بديوان وزير الداخلية).

- بعض الإطارات الطبية وشبه الطبية في كل من سليانة وتونس.
- ممثلي عديد الأحزاب السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني في سليانة.
- المواطنين الذين لهم علاقة بالإحداث.

ونحن إذ ندرك صعوبة مهمة استقصاء الحقيقة في مثل هذه الظروف، إلا إننا حاولنا أن نقف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للاحتجاج والتعامل السياسي والأمني مع الأزمة.

وقد خلصت اللجنة إلى أهم النتائج التالية :

على المستوى الأمني:

* استعمال مفرط وغير مبرر أحيانا للقوة من طرف القوات الأمنية
* عدم احترام القانون في التدرج لمواجهة الاحتجاجات (مكبرات الصوت، الماء الساخن، الغاز المسيل للدموع. ...)
* لجوء غير مبرر لسلاح الرش واستعمال مفرط [illegible] خلال اليوم الذي استعمل فيه الميليتاريون أم يغلقوا [illegible] طر داهم.

"خرج أخي طارق في مسيرة سلمية للمطالبة بحقه في الشغل والحياة الكريمة، فعاد إلى المنزل مصابا في عينيه الاثنتين بالرش وهو [illegible] طويلة بين مستشفيات سليانة وتونس وفرنس [illegible] حتى أن يتمكن الأطباء من إزالة الرش من عينيه

هكذا تحدث رضا الدهماني عن شقيقه طارق الدهماني(28سنة) أحد المصابين بالرش في الاحتجاجات التي شهدتها ولاية سليانة في اواخر شهر نوفمبر 2012.

..... [illegible] حه بمشاعر الاحتقان والغضب لازالت تعيشه [illegible] الجهة وهي تراقب جرحاها بحزن، "سنعود إلى [illegible] التظاهر مرة أخرى، ليس لدينا ما نخسره"، ذلك ما أكده أن عديد المواطنين الذين التقتهم [illegible] في المقابل اتهامات متبادلة بين السلطة والمعارضة. اتهام بالفشل في طمأنة المواطنين وتلبية حاجاتهم إلى التنمية والتشغيل وسوء إدارة الأزمة من جهة واتهامات بالمناورة والتآمر والتحريض على العنف واستغلال حرقة الاحتقان ، من جهة أخرى. ولأنه يهمنا كثيرا أن نعرف ما جرى في الحقيقة بعيدا عن التجاذبات السياسية والحزبية التي قد تخفي جانبا من الواقع أو قد توظفه ،

* توخي العقاب الجماعي والعشوائي في مواجهة المتظاهرين والسكان (مداهمة الأحياء وترويع السكان)، مما تسبب في إصابات بالرصاص وحالات اختناق وإغماء وإجهاض.

* عدم تشريك القيادات الأمنية من أدنى الجهة في التفاوض مع المتظاهرين، الأمر الذي صعد وتيرة العنف والعنف المضاد.

* نقص في الخبرة المطلوبة لدى العناصر الأمنية التي استعملت سلاح الرش، مما ساهم في تفاقم حنجرة الإصابات وتوسعها لتشمل متظاهرين ومارة.

* الاستنجاد بعدد هام من العناصر الأمنية المستجدة التي تفتقر إلى التكوين والكفاءة المطلوبين في التعامل مع المحتجين.

على المستوى السياسي:

جهويا:

* مثلت شخصية الوالي غير المحايدة سياسيا والرافضة للحوار مع الأطراف المدنية والسياسية، وأساسا الاتحاد الجهوي للشغل، إحدى أهم أسباب تفاقم الأزمة.

* أدى غياب الحوار إلى تسريع وتيرة الاحتجاجات والإضرابات وكذلك إلى التعجيل بالحل الأمني.

* أدت القطيعة بين ممثل الدولة بالجهة والأحزاب السياسية والأطراف المدنية والمواطنين إلى عزلة الوالي نهائيا عن الجهة وعزز ذلك مطلب إقالته.

* إخفاق الأحزاب الحاكمة في إدارة الأزمة مقابل فشل المعارضة في أن تكون قوة اقتراح بدل الاكتفاء بالاحتجاج.

مركزيا:

* عمق تمسك رئيس الحكومة آنذاك بالوالي، مهما كانت أخطائه وتحفظات المواطنين على أدائه، حالة الاحتقان والغضب لدى الأهالي.

* كانت تصريحات مسؤولين من حزب: حركة النهضة والمؤتمر من اجل الجمهورية بمثابة صب الزيت على نار الأزمة المشتعلة في سليانة واستقبل الأهالي بكثير من الاستياء تصريحات زعماء سياسيين تتهمهم بيع ذممهم لأطراف سياسية لأجل تدمير منطقتهم.

* عوض البحث في أسباب الأزمة، سارعت الحكومة إلى اتهام أطراف سياسية وحقوقية (حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد وقيادته، الجبهة الشعبية، نداء تونس، والاتحاد الجهوي للشغل).

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

* إحساس بالغبن و"الحقرة" لدى أهالي سليانة نتيجة سياسات عمقت فقر وتهميش منطقتهم لعقود.

* ترك نتائج الانتخابات في نسق التعليم وتعطل مشاريع التنمية بالجهة وتفاقم بطالة أصحاب الشهادات، وعدم تسوية وضعيات عملة الحضائر، حالة من الإحساس بالغضب والاحتقان لدى مواطني الجهة بمختلف شرائحهم ووسّع دائرة الاحتجاجات.

* عمق تراجع الحكومة عن وعدها باعتماد التمييز الايجابي في المناظرات، لصالح المناطق المهمشة، اهتزاز ثقة المواطنين في السلطة.

* تزامنت هذه الظروف مع تواصل اعتقال شباب من الجهة، دون محاكمة، على خلفية أحداث سليانة في أفريل 2011 أو ما يعرف "بالقضية عـ206ـدد" .

سليانة تحت الرش

"لابد من إعادة بصري لي ولا يهمني الجهة التي ستتولى ذلك، على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها"

محجوب الحرباوي (45 سنة)، أحد ضحايا الرش

تصوير : عبد الفتاح بلعيد

يوم 27 نوفمبر 2012 أعلن الاتحاد الجهوي للشغل الإضراب العام في سليانة، وانطلقت مسيرة قدر المشاركون فيها ب5الاف متظاهر من أمام مقره لتستقر أمام مقر الولاية. وقد استعمل الأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق المحتجين، كما تم استعمال الرش لأول مرة في هذه الأحداث ولكن بشكل محدود.

ويوم 28 نوفمبر، عرفت الوضعية الأمنية تصعيدا خطيرا، حيث استعمل الأمن سلاح الرش بكثافة لتفريق المتظاهرين. وقد تسبب ذلك في إصابة العشرات منهم في مناطق حساسة من الجسم وخاصة على مستوى الوجه والعينين (حوالي 60 مصاب)، نجم عنها فقدان البصر بإحدى العينين في صفوف البعض من الشباب وتسجيل عدة حالات خطيرة . مئات الجرحى في صفوف المتظاهرين، وعدد من المصابين في صفوف قوات الأمن و إصابات بالرش طالت شبابا في مقتبل العمر،

البعض من هذه الإصابات في العينين ستتحول إلى عاهات مستديمة.

تلك حصيلة يوم دام في حياة أهالي سليانة، [illegible] تعطيلها نهائيا، البعض من المصابين لازال يشكو الألم وقلة ذات اليد للتداوي وحتى للتنقل الى العاصمة ، أين تتوفر إمكانية العلاج.

الأمور خرجت من يده

على الرغم من حصول عديد التحركات الاحتجاجية بمدينة سليانة خلال شهر نوفمبر، إلا أن اللجنة لم تسجل إلى غاية يوم الثلاثاء 27 نوفمبر 2012 ما يمكن أن يرتقي إلى وصف المواجهة العنيفة بين المواطنين المتظاهرين وأعوان الأمن وقد كان اليوم المذكور هو نقطة التحول خاصةٍ وأن رئيس منطقة الأمن بسليانة صرح عندما وقع استفساره من طرف الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بأن

"الأمور خرجت من يده"

فمنذ الصباح توافدت على مدينة سليانة تعزيزات أمنية هامة قدمت من عديد الولايات على غرار تونس العاصمة وباجة وقفصة والكاف وضمت عدة فرق أمنية أساسها وحدات التدخل وفرق الأمن العمومي

وبعض الأعوان الراجعين بالنظر إلى الإدارة العامة للمصالح المختصة (فرق الإرشاد)، وهو ما من شأنه التدليل على أن نهج الحل الأمني هو قرار وقع إتخاذه على مستوى مركزي وتنفيذاً لخطة سابقة هيكلياً ولوجستياً وبشرياً، وذلك يهدف ربما للاسراع بإنهاء الحركة الاحتجاجية بالمنطقة والحيلولة دون توسع رقعتها إلى المناطق المجاورة.

وحسب تصريحات متطابقة تلقتها اللجنة، فقد انطلقت كذلك منذ الصباح مسيرة حاشدة من أمام مقر الإتحاد تضم تقريباً خمسة ألاف مواطناً ومواطنة من مختلف الشرائح العمرية والمهنية ومن بعض معتمديات الولاية، وقد جابت مختلف أنحاء المدينة لتستقر أمام مقر الولاية رافعة الشعارات المطالبة بإطلاق سراح الموقوفين وبالتنمية وبطرد والي الجهة.

وحوالي الساعة منتصف النهار تقريباً، وأمام تصميم المتظاهرين على اقتحام مبنى الولاية،بادر أعوان الأمن المتمركزين بمحيط الولاية بإطلاق عيارين في الهواء قبل الشروع في إطلاق القنابل المسيلة للدموع بشكل مكثف ، الأمر الذي أدى إلى تراجع المتظاهرين وتشتتهم في اتجاه الأحياء المجاورة، وقد قام العديد منهم برشق أعوان الأمن بالحجارة مما تسبب في حصول إصابات في صفوف الأمنيين وتهشيم بعض النوافذ الزجاجية لمقر الولاية.

وحسب وزارة الداخلية فقد كان بعض الشباب يستهدف رجال الأمن بالقوارير الحارقة (المولوتوف) والبعض الأخر كان ماسكا لأسلحة بيضاء، إلا أن اللجنة لم يتسن لها التأكد من مدى صحة تلك المعلومات الخاصة بوقائع يوم الثلاثاء 27 نوفمبر 2012، خاصةٍ وأن الصور التي تحصلت عليها من وزارة الداخلية لم تقم الدليل القاطع على ذلك ولم تبرز بوضوح تلك الادعاءات.

مطاردات داخل الأحياء:

وفي ظهر يوم 27 نوفمبر 2012، ومع تواصل حالات الكر والفر بين المتظاهرين الشبان وأعوان الأمن، عمد هؤلاء إلى مطاردة المتظاهرين الذين كانوا يستهدفونهم بالحجارة وغيرها من المواد الصلبة، في الأزقة والأحياء المجاورة لمقر الولاية مستعملين في ذلك وبصفة مكثفة الغازات المسيلة للدموع والهراوات.

وقد سجلت اللجنة خلال هذا اليوم عدداً هاماً من الإصابات في صفوف المواطنين على غرار علي بن صالح (23 سنة) عامل بمقهى الذي صرح :

"عند مغادرتي لعملي هاجمني حوالي 30 عونا بأزياء نظامية وأقنعة سوداء وانهالوا علي ضربا بواسطة العصى وواصلوا تعنيفي داخل

السيارة ليلقوا بي بعد حصة ضرب مطولة أمام الباب الخارجي للولاية حيث احتميت بوحدات الجيش الوطني التي اسعفتني"

أولى زخات الرش:

تواصلت الاعتداءات العشوائية إلى ساعة متأخرة من ليلة 27/11/2012 وفي مساء نفس اليوم، سجلت اللجنة شروع أعوان الأمن لأول مرة في استعمال سلاح "الرش" بصفة محدودة.

وقد صرح الشاب محمد المكي

"بمجرد مغادرتي محل الحلاقة المجاور لمقر الولاية، استهدفني عون أمن يرتدي الزى النظامي الأسود ومن المرجح أن يكون تابعاً لفرقة وحدات التدخل، بطلاقات مكثفة من الرش نحو وجهي ، مما تسبب في سيلان الدم من عيني اليسرى التي مازال الرش عالقا بها إلى حد الآن."

كما تواصلت المطاردات الأمنية ليلاً في الأحياء الشعبية (حي الطيب المهيري وحي المسكية وحي صلاح...) وقد ألقى خلالها أعوان الأمن بعض القنابل الغازية داخل أفنئة بعض المنازل والمحلات المغلقة على غرار مقهى "هوليوود" ومسكن عائلة مالكه المدعو طارق الزكراوي المتاخم له، علماً بأن أحد المستجوبين من طرف أعضاء اللجنة أكد بأن أعوان الأمن قد قاموا باقتحام بعض المحلات المسكونة في تلك الليلة، وقد سانده في تلك الرواية الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بسليانة، إلا أن اللجنة لم تقف بصفة واضحة على صحة تلك الرواية ولم يتسن لها تعزيزها بقرائن أخرى. أكدت مصادر وزارة الداخلية أن المتظاهرين قد قاموا بحرق مركز الأمن الوطني بسليانة في ذلك اليوم،

إلا أن اللجنة لم تتمكن من التحقق من صحة الرواية ولا من الأطراف الضالعة وراء تلك الواقعة، والتي وقع فتح بحث قضائي بشأنها بالمحكمة الابتدائية بسليانة.

وقد أكد مصدر من شركة الكهرباء والغاز بمدينة سليانة صحة انقطاع التيار الكهربائي على عدد من الأحياء بالمدينة يوم 27-11-2012 وان الشركة لم تكن مسؤولة عن هذا الانقطاع وقد تعذر ليلتها على اعوان الشركة التنقل واصلاح العطب نظرا للوضع الامني المتردي.

صباح الرش سليانة :

صباح يوم 28 نوفمبر 2012, وتنفيذاً لقرار الإضراب العام الذي وقع اتخاذه من طرف الإتحاد الجهوي للشغل بسليانة، تجمع عدد كبير من المواطنين أمام مقر الولاية، احتجاجا على الحملة الأمنية التي استهدفتهم في الليلة الفارطة ، وتنديداً بالتصريحات الرسمية والحزبية ذات العلاقة بالأحداث الجارية في الجهة والتي اعتبرها الأهالي استفزازية ومهينة.

المصدر: وزارة الداخلية

وحسب عديد الشهادات المتطابقة التي توصلت بها اللجنة والتي صدر البعض منها عن أطراف مسؤولة جهوياً ومركزياً طلبت عدم ذكر هوياتها،

فقد إقترن هذا اليوم بتصاعد غير مسبوق لوتيرة العنف المنتهج من طرف أعوان النظام العام مقابل حالة من الاحتقان والانفلات صبغت ردود أفعال شباب الجهة على خلفية بداية تساقط "ضحايا الرش" وبلغت بهم حد استعمال الحجارة بشكل مكثف والقاء القوارير الحارقة (مولوتوف) في اتجاه اعوان الامن وتعمد غلق بعض الطرق والمنافذ بواسطة حجارة كبيرة الحجم وأحيانا ، في معتمديات مكثر والعروسة وبرقو، بواسطة العجلات المطاطية المشتعلة.

وقد شملت الاعتداءات الأمنية أنفارا لم يشاركوا قط، حسب تصريحاتهم لأعضاء اللجنة، في التجمع المنتظم أمام الولاية ولا في المواجهات مع رجال الأمن. ومن بين هؤلاء رياض الرياحي (25 سنة) الذي كان على الساعة 7.35 صباحا، متجها إلى محطة حافلات النقل العمومي بوسط المدينة، فباغته عون أمن بالزي النظامي مغطى الوجه تحاذيه سيارة أمن (كامبي) وأطلق عليه الرش في مرحلتين اولاها على مستوى صدره ثم مباشرةٍ على مستوى الوجه على مسافة لا تتجاوز الـ15 مترا على حد قوله.

وأفاد المتحدث انه بقي ملقى على الأرض إلى أن نقلته سيارة إسعاف إلى المستشفى الجهوي بسليانة، ومنه إلى مستشفى الهادي الرايس بتونس ، ثم إلى مستشفى شارل نيكول أين تم إسعافه، ولكن مع الاضطرار للإبقاء على حبتي رش على مستوى عينه بسبب قربهما من المخ حسبما أكدته له الطبيبة المباشرة لحالته. كما أفاد الشاب مروان العياري اللجنة أنه عند نزوله من سيارة الأجرة قادما من تونس ، حيث يزاول تعليمه تقدّم منه عون امن وأطلق الرش على عينيه مباشرة من مسافة قريبة جدا (لا تتجاوز 4 أمتار حسب إفادته)، مما ساهم في خطورة الإصابة وقد عجل الإطار الطبي بمستشفى الهادي الرايس بتسفيره إلى فرنسا للعلاج من حبيبات الرش التي اخترقت عينه وأصابت شبكيّتها.

أما حمدي البراري (21 سنة)فقد افادنا بأنه أصيب على الساعة 7.45 صباحا، وقد تضررت كلتا عينيه من حبات الرش التي اخترقتها بالإضافة إلى ما يزيد عن 18 حبة أخرى على مستوى صدره و3 حبات على مستوى عنقه البعض منها مازال عالقا بجسده إلى الآن.

اتهامات خطيرة:

لم يكن يتوقع رضا الدهماني المتطوع مع الوحدات الصحية لإعانة الجرحى ان يكون شقيقه طارق من بين المصابين.

يقول رضا:

"تجندت منذ مساء يوم 27/11/2012 لمساعدة الإطار الطبي وشبه الطبي بالمستشفى الجهوي بسليانة الذي شرع آنذاك في قبول الوفود المتزايدة من مصابي الرش، قبل أن أفاجئ بأخي طارق ممدا على نقالة الإسعاف والدماء تغطي كامل وجهه ، وقد أمر الطبيب المباشر بالتعجيل بنقله إلى مستشفى الهادي الرايس بالعاصمة حيث أجريت على طارق عمليتان جراحيتان على عينيه دون التمكن من استئصال إحدى حبات الرش التي ظلت عالقة بإحداهما مما استوجب سفره إلى فرنسا للعلاج بالمستشفى العسكري "فال دو قراس" ،

كما أفادنا رضا بأنه "وبالرغم من تأكيد الطبيب الفرنسي المباشر لحالة أخي طارق المصاب، على وجوب بقاء ه بالمستشفى العسكري الفرنسي بسبب عدم استقرار حالته، إلا انه قد تم تسفيره إلى تونس بناءا على تعليمات ممثل عن وزارة الصحة العمومية التونسية"

و لم تتمكن اللجنة من الوقوف على حقيقة تلك التصريحات وخلفياتها .

إستنتاجات حول الرش:

وعند دراسة اللجنة لكافة للحالات المبينة أعلاه، وقفت على بعض النقاط الأساسية في طريقة التعاطي الأمني الميداني:

• الطابع العشوائي لاستعمال الرش في وضعيات لم تتوفر فيها لا شروط الدفاع الشرعي ولا هاجس- تفريق المتظاهرين ولا واجب حماية أحد المقرات العمومية.

• على الرغم من إنتشار أعوان الأمن في أماكن مختلفة إلا أن توقيت انطلاق استعمالهم للرش ضد المتظاهرين وتوقيت الانتهاء من ذلك كان شبه موحد، مما يوحي بوجود تعليمات واضحة في ذلك الاتجاه تفند تماماً فرضية السلوك الفردي المعزول والمتهور من جانب الأعوان الميدانيين.

• تركيز إطلاق الرش ضد المتظاهرين على وجوههم وظهورهم ،في أغلب الحالات التي درستها اللجنة، وهو مايؤكد ان الاعوان لم يكونوا في حالة دفاع شرعي

• أغلب الأعوان الماسكين لبنادق الرش هم من الشبان المستجدين واللذين ينقصهم التكوين مع هذا النوع من الأسلحة

• اللجوء إلى الرش لم يكن ضرورة حتمها نفاذ قنابل الغاز المسيل للدموع باعتبار ثبوت إستعمال القنابل بصفة متزامنة و لاحقة لذلك .

• عدم ثبوت إستعمال بنادق الرش من طرف الأعوان الراجعين بالنظر إلى كل من منطقة الأمن ومنطقة الحرس الوطني بسليانة.

• عدم توخي أعوان الأمن لقواعد التدرج المنصوص عليها بالفصل 21 من- القانون عدد 4 لسنة 1969 في تشتيت المتظاهرين.

• على الرغم من جزم أحد الكوادر الأمنية السامية بأن سلاح الرش قد سبق استعماله من طرف أعوان الأمن لتفريق مظاهرات سابقة مثل تلك المتعلقة "بأحداث السفارة الأمريكية "أو "بأحداث دوار هيشر"، إلا أنه لم يثبت للجنة صحة تلك المعطيات ولا وجود لمتضررين من سلاح الرش في تلك الأحداث، وربما يكون أعوان النظام العام قد استعملوا في تلك الأحداث أسلحة غير قاتلة (السلاح المطاطي أساسا) أو انهم قد استعملوا نوعا رصاصيا من ذخيرة الرش أو كذلك نوعا مطاطيا كبير الحجم (1صم) غير قادر على اختراق الأجساد.

الرش:

الرش صنفان صنف رصاصي وصنف مطاطي ، استعمل الصنف المطاطي في أحداث سليانة وهو لا يؤدي إلى القتل لكنه يصيب الجسم في مناطق مختلفة ويحدث آلام شديدة.

ان الحالات التي وقع علاجها سواءا بالمستشفى الجهوي بسليانة او بمستشفى الهادي رايس ومستشفى شارل نيكول بتونس العاصمة. تفيد انه قد تم استعمال صنفين من الرش المطاطي، الاول قطره 1 صم وهو لا يخترق الجسم ويكتفي بالحاق الام به. الثاني يتراوح قطره بين 3 و5 مم وهو اقوى واسمك ويتفرع بمجرد مغادرته لفوهة السلاح في اتجاهات عديدة،

يقتحم الجسم وعادة ماتكون اصاباته سطحية فهو لا يطال الخلايا ولا يصل الى العظام والعضلات. لكن اذا كانت الاطلاقات من مسافات قريبة وموجهة الى العين فهو يؤدي الى فقدان البصر"

– الدكتور فوزي الشرفي:
كاتب عام الاطباء المختصين في الممارسة الحرة

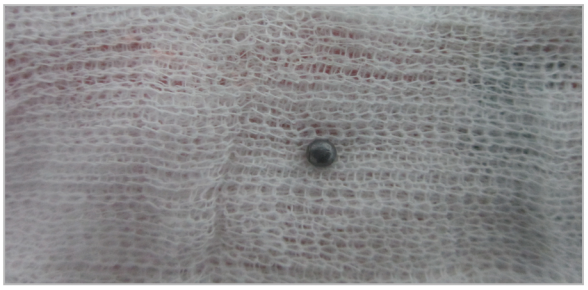

وقد سجلت اللجنة إلى جانب استعمال الرش، عديد التجاوزات والانتهاكات الأخرى التي وثقتها من مصادر مختلفة وتمثل أهمها في التالي:

الاستعمال المكثف وغير القانوني للقنابل المسيلة للدموع:

ثبت للجنة أن القنابل المسيلة للدموع التي استعملت خلال أحداث مدينة سليانة، وبالخصوص في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 نوفمبر 2012 هي عديدة ومتنوعة ، لعل اهمها القنابل نوع TRIPLE CHASER GRENADE 515 C.S المصنعة بالمخابر الفدرالية الأمريكية، وذات المكون الكيميائي الرئيسي المتمثل في (ثاني الكلوروبنزيليدان (وهو غاز من شأنه إحداث اضطرابات صحية خطيرة على الجهاز التنفسي والجهاز العصبي وكذلك الجهاز الهضمي، الأمر الذي دفع بمصنعي هذه القنابل إلى التأكيد على غلافها الخارجي بوجوب عدم إلقائها في الفضاءات المغلقة.

تأكد من خلال العينات التي تحصلت عليها اللجنة أن القنابل المذكورة يعود تاريخ صنعها إلى سنة 1984مما يعني إنتهاء مدة صلوحيتها بما يزيد عن 21 سنة، وأن نفس نوعية القنابل بالمواصفات المذكورة أعلاه، وقع استعمالها خلال أحداث الثورة وبالخصوص في كل من مدينتي تالة والقصرين.

حالتا إجهاض

كما توصلت اللجنة الى شهادتي كل من المرأتين ناجية شعلية وهادية البرقاوي اللتان أجهضتا بسبب كثافة الغازات التي استنشقتاها :

ناجية شعلية

(متزوجة، صاحبة شهادة عليا وعاطلة عن العمل)

"يوم 27-11-2012 لم أغادر منزلي القريب من منطقة الأمن بسليانة . مساء ذلك اليوم كانت أصوات الطلقات النارية وصراخ الجيران مرعبا . صعدت إلى سطح المنزل لاستجلاء الأمر ، لكن كثافة الغاز المسيل للدموع أجبرني على الدخول.

ليلتها أصبت بنزيف حاد ولم استطع مغادرة منزلي لتردي الاوضاع وحين اتصلت بطبيبي أعلمني انه ،بدوره، لا يقدر على الخروج ...ومن الغد فقدت جنيني"

لم تستطع ناجية الحديث عن فقدانها لجنينها أثناء الأحداث دون التعرض إلى وضعها العام وحاجتها للعمل ودون التحدث عما شهدته سليانة من تعاطي امني كثيف لم "يزد أبناء سليانة الا يقينا بوجوب مواصلة التحركات التي تطالب بالتنمية والتشغيل والحق في العيش الكريم،" حسب تعبيرها.

هادية قرقاوي

" لا يمكنني الخروج ولا الهروب فالغاز موجود بكثافة داخل وخارج المنزل ويصيبني في كل مكان، شعرت بالاختناق الحاد وتقيأت مرات كثيرة وتألمت ألما شديدا على مستوى بطني و اسفله"

هكذا تحدثت هادية برقاوي (32 سنة) والتي تقطن على بعد 200 متر من مقر الولاية. وتضيف:"تحملت كل الألم والاختناق والتقيء المتواصل إلى حدود 2 و 30 من فجر يوم 28 نوفمبر 2012،حين صارت الأوجاع لا تحتمل وفاضت مني الدماء واضطر زوجي إلى اصطحابي إلى المستشفى الجهوي بسليانة".

دامت معاناة هادية ما يناهز 9 ساعات حتى داخل المستشفى لتكتشف فيما بعد انها فقدت مولودها الأول.

حديث هادية يرافقه الم عميق ، ففقدانها لمولودها بسبب أحداث ترى أنها لم تكن تحتاج كل تلك الكثافة الأمنية جعلها ، حسب تعبيرها، تشعر بالظلم والقهر.

واقعة اقتحام المستشفى الجهوي:

حسب المصادر المختلفة التي اتصلت بها اللجنة، فإن أحد أعوان الأمن قد أصيب على مستوى أذنه اليمنى، وأثناء محاولة إسعافه حدثت [illegible] العون بالاتصال هاتفيا بزملائه وحضرت للغرض 6 سيارات أمنية نزل منها عدد هام من الأعوان [illegible] الجراحة أين اعترضهم ناظر المستشفى وحاول صدهم.

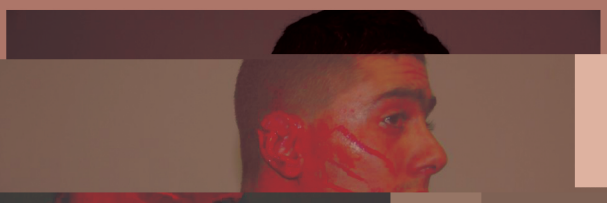

المصدر : وزارة الداخلية

وحسب مصادر أمنية فان ذلك العون وقعت إصابته بواسطة آلة حادة وفي المقابل رجحت مصادر طبية أن الإصابة مردها غلق الباب الزجاجي سيارة تاكسي، مستقرين في دماغ بتأثر الجرح على مستوى الأذن.

دهس هشام الكافي:

تفيد المعطيات التي تحصلت عليها اللجنة من الشاب هشام الكافي ومن المواطنين الذين أسعفوه أنه كان بوسط المدينة ، قبل أن تداهمه سيارة شرطة كبيرة الحجم (باقا) بيضاء اللون من الخلف وتعمدت الاصطدام به، ثم واصلت دهسه على مستوى الجزء الأيسر من جسده ثم غادرت مسرعة.

وقد أقام لمدة 5 أيام بالمستشفى الجهوي بسليانة، حيث وقع تجبير ساقه اليسرى، علما وان المواطنين اللذين أسعفوه دونوا رقم اللوحة المنجمية للسيارة المذكورة (تونس 17752) وأنه قد تقدم بناءا على ذلك بشكاية جزائية لدى وكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بسليانة"

الإعتداء على سيارة الإسعاف

أفادت مصادر طبية ان بعض اعوان الامن تعمدوا الاعتداء بالهراوات على احدى سيارة إسعاف التي كانت تعمل بنسق متسارع على إسعاف المصابين ونقلهم في اتجاه مستشفى الهادي الرايس ومستشفى شارل نيكول بتونس العاصمة. وحسب شهادة سائق إحدى سيارات الإسعاف فقد كان يوم السبت 2012/12/01 متوجها إلى مدينة برقو في حدود الساعة منتصف النهار في إطار مهمة لإسعاف جريح بالمدينة "

"فتم إيقاف السيارة على مستوى الجسر المكان حارق مدينة تسيانة من طرف أعوان وحدات التدخل وكانت متمددة بجانبها يسرا قريس وعطي ، وبعد أن كالوا لي وابلا من الشتائم والكلام البذيء أمروني بالعودة إدراجي رغم استظهاري بوثيقة الإذن بمهم

على عكس ما صدر عن عديد الشخصيات السياسية الحكومية، فقد سجلت اللجنة شهادات على عدة ممارسات لا أخلاقية سواء بالقول أو بالإشارة صادرة عن أعوان النظام العام الشبان ، وهي ممارسات تذكر ببعض ما وقع أيام 6, 7 و 8 جانفي 2011 بتالة، و ساهمت في تغذية حالة الاحتقان والغضب والانفلات في صفوف المواطنين. وفي المقابل وقفت اللجنة على سلوكيات مشابهة صادرة عن بعض المتظاهرين والتي ساهمت في استفزاز أعوان الأمن ، كما أفادتنا به وزارة الداخلية

الاعتداء على الصحافيين :

وقع الاعتداء على الصحافيين المتواجدين على الميدان لتغطية الإحداث من قبل أعوان الأمن على الرغم من أنهم كانوا حاملين للصدريات المميزة لهم واجهزة التصوير.

فقد صرح – دافيد طومسون- مراسل قناة فرنس 24 انه تعرض خلال تصويره للأحداث إلى إصابة بالرش بنحو 60 حبة استقرت معظمها بظهره.

كما صرح الصحفي عبد السلام السمراني

" تعرضت للاعتداء بالضرب بواسطة العصا من طرف عون امن بالزي النظامي، مما تسبب لي في كسر على مستوى يدي اليمنى".

حصيلة الاعتداءات على رجال الأمن:

الأضرار البشرية لأعوان الأمن خلال الفترة المتراوحة بين 21 نوفمبر و 5 ديسمبر 2012

الإدارات العامة	كدمات	كسور	مجموع
أمن عمومي	68	02	70
وحدات تدخل	51	00	51
حرس وطني	12	01	13
المجموع	131	03	134

- تم إيواء حافظ امن بمستشفى الأمن الداخلي بالمرسى بعد تعرضه لإصابة خطيرة بجهازه التناسلي،

- تعرض ثلاث أعوان إلى كسور خطيرة ، رتق عون امن منهم 27 رتقة

المصدر: وزارة الداخلية

تعنت ومكابرة في إدارة الأزمة

جهويا

عرفت عديد الجهات الداخلية تحركات احتجاجية مماثلة، قبل وبعد أحداث سليانة (مثل سيدي بوزيد والقصرين والكاف). وارتبطت جميعها بقاسم مشترك وهو نفاذ صبر المواطنين من الوعود السياسية لتحسين أوضاعهم، والإحساس المتزايد باليأس من إمكانية تغيير حياتهم نحو الأفضل. لكن تميزت أحداث سليانة بخاصيتين هما سوء الإدارة السياسية للأزمة ورد الفعل الأمني غير المسبوق الذي بلغ ذروته باستعمال سلاح الرش.

وعلى الرغم من إصرار والي سليانة، آنذاك، الزين المحجوبي على أنه قدّم كل ما يستطيع للجهة وحاول التعامل مع كل الأطراف السياسية على قدم المساواة، حسب ما صرح به للجنة إلا أن الأطراف النقابية والسياسية بمختلف توجهاتها أجمعت على تحميل الوالي المسؤولية في عدم التواصل. ويعتبر السيد المحجوبي أن علاقته جيدة مع الجميع باستثناء وحيد " علاقة التواصل متردية مع شخص وحيد وهو الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي بسليانة الذي ينتمي إلى حزب الوطد ".

غير أن جل الأطراف السياسية تحمّل الوالي مسؤولية غياب الحوار مع الفاعلين في الجهة. وفي هذا الصدد يرى الكاتب العام المساعد لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية عبد الحكيم عباس أن " الاحتجاجات التي حدثت بسليانة لها ما يبررها وخاصة فقدان التواصل. وعندما كنا نتصل بالوالي كان دائما يعلمنا بانه مسيطر على الوضع. حزبنا اتصل به لينبهه لخطورة الوضع وليطلب منه فتح باب التفاوض مع جميع الأطراف وكانت إجابته انه استدعى سابقا الاتحاد الجهوي للشغل وقد رفض هذا الأخير الحضور".

ويضيف ممثل المؤتمر أنه "كان لابد من استبعاد الوالي منذ بداية الأحداث لتهدئة الأوضاع وقد رفعت تقريرا إلى قيادة حزبي في هذا الشأن".

وقد قدم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسليانة نجيب السبتي الجبالي للجنة، ثمانية مراسلات موجهة للوالي لطلب جلسات تعارف في مرحلة أولى وجلسات تفاوض في وقت لاحق. ويقول في هذا الصدد

" وصل استخفاف الوالي بالحق النقابي إلى حد عدم الرد على مراسلاتنا ودعوة عناصر غير نقابية للتفاوض معها مكاننا".

مضيفا أن "الوالي لم يكن يعمل لمصلحة الجهة وليس في أجندته التنمية أو التشغيل بل له أجندة سياسية ، بدليل أنه لا يتعامل إلا مع الجمعيات التابعة لحزب النهضة"

ويذهب ممثل الاتحاد الوطني الحر أبعد من ذلك حيث يرى أن الوالي " أصبح في شبه عزلة يكاد لا يتعامل إلا مع حركة النهضة، ليتحول بذلك من ممثل للدولة يتعامل مع مختلف الأطراف السياسية والمدنية إلى ممثل لحركة النهضة".

ويرد الوالي على هذه الاتهامات بانه كلف المعتمد الأول بالإجابة على كل طلبات اللقاء الواردة عليه و أنه يتعامل مع كل الأطراف السياسية و المدنية بنفس المسافة .

أما السيد زهير الرجبي ممثل حركة النهضة [illegible] توفرت الإرادة لدى كل الأطراف " صحيح أن [illegible] تجعله لا يمتلك التواضع المطلوب لمثل هذه المسؤولية الحساسة، لكن الاتحاد الجهوي للشغل يتحمل المسؤولية بدوره لأنه رفض الحضور للولاية ضمن مكونات المجتمع المدني".

لكن ممثل المؤتمر من أجل الجمهورية أكد أن حوار الوالي مع الأطراف السياسية اقتصر على حزبي النهضة والمؤتمر. وهو ما يؤكده ممثل حزب نداء تونس صلاح البرقاوي الذي اعتبر أن " الوالي لم يكن يعترف إلا بحزبي النهضة والمؤتمر، وأن اللقاء الوحيد الذي دعيت له جميع الأطراف السياسية وكذلك الاتحاد كان ليلة الإضراب العام. أي بعد أن بلغت الأزمة حدا يصعب الرجوع فيه".

واعتبر ممثل الجبهة الشعبية محمد الدريدي أن "الانتماء السياسي للوالي كان عقبة أساسية منعت إمكانية التواصل مع الأحزاب والمجتمع المدني". هذا الموقف من الوالي لم يقتصر على السياسيين والنقابيين بل وجدناه أيضا لدى مواطنين عاديين من هؤلاء رضا الدهماني الذي قال للجنة " حين تحدث الوالي عن مجيئه إلى سليانة واستقبال الأهالي له، قال أننا اعترضناه بالزيت والعسل. إذن لماذا استقبلنا هو بالرش وبالعصى، ورفض حتى التفاوض معنا؟".

القطرة التي أفاضت الكأس؟

ما حصل يوم 21 نوفمبر 2012 بمقر الولاية كان احد الأسباب المباشرة لمزيد تأجيج الاحتقان [illegible] والغضب، حيث نشب خلاف بين إبراهيم الزنايقي ، الكاتب الخاص للوالي ، الذي يعتبره جل ما تحدثنا إليهم من مواطنين وممثلين لأحزاب ومنظمات "محل ثقة الوالي" و سميرة الفرجاني ،

الكاتبة العامة للنقابة الأساسية لموظفي الولاية

الحادثة اعتبرتها الأطراف النقابية والسياسية

لائحة الهيئة الإدارية للاتحاد الجهوي للشغل

والبدني على الكاتبة العامة" من طرف إبراهيم

السلطة الجهوية " لإذلال واهانة موظفي وأعوان

مركز الولاية"

في هذا الصدد تقول سميرة الفرجاني ان

بعيدا عن هذه التجاذبات وتبادل التهم بين

اللجنة ، فان الجو داخل الولاية مشحون نتيجة

حالة الاستقطاب بين الوالي ومجموعته التي

حسب احد المواطنين وبقية الأطراف السياسية

السياسية والحزبية، كلها عوامل ساهمت في

باقتحام مكتب الوالي.

مركزيا

"مازلت نخدم على قلبك"، معيرا إياها

إنذار ومتربيتيش" ومتهكما على صفتها

ثم اعتدى عليها -حسب تصريحها -بالعنف ،

مما أدى إلى إغمائها واستوجب نقلها الى

على مرضها يوم الحادثة بقوله

"ربي أعطاك ورقة حمراء" على خلفية

ويعتبرها تحت تأثير خاص من احد أعضاء

المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل ،

ويختم بالقول أن كل الأحداث التي شهدتها

لتغير"

السياسة يؤج

جون الوضع:

تصوير : عبد الفتاح بلعيد

المتظاهرون أخذوا مقابل من نداء تونس والجبهة الشعبية والاتحاد العام التونسي للشغل لبث الفوضى".

وكان وزير الداخلية علي العريض، آنذاك، قد وجه اتهاما مباشرا إلى الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، الشهيد شكري بلعيد حيث قال " **كلما تكلم (شكري بلعيد) إلا ودعا إلى الفوضى والتخريب**".

ويقول سالم العياري والد أحد المصابين بالرش

"لم يكفنا العنف الأمني، إذ كنا نعاني من استمرار وإفلات مستقبلي المسؤولين في الدولة الذين اعتبرونا لعبة بيد أطراف سياسيه، تبغ وسنرى بسان "

إرث ثقيل من الفقر والحقرة

سبقت الاحتجاجات التي علّقها وفيه ثمانية في نهاية شهر نوفمبر الماضي، أحداث وتحركات اجتماعية مرتبطة بالتأسيس والاستثناء: فقد شهدت الولاية احتجاجات على خلفية نتائج مناظرات التعليم حيث كان نصيب الولاية مقارنة بباقي الجهات،رغم صدور تصريحات من المسؤولين في الحكومة، باعتماد التمييز الإيجابي في انتدابات الوظيفة العمومية لصالح الجهات المحرومة.

وقد كانت هذه النتائج بمثابة الصدمة للأهالي فمن ضمن 1500 منتدب في التعليم الأساسي كان نصيب الولاية 7منتدبين فقط أي بنسبة 0,58 بالمائة.أما في مناظرات التعليم الثانوي يتجاوز نصيب الولاية 12 منتدب من ضمن

يقول نجيب السبتي الجبالي

بعض الجهات السياسيه ."

كما اتهمت السيدة سامية عبو عضو المجلس التأسيسي والقيادية بنفس الحزب بأن " **كمال اللطيف رجل الأعمال المعروف هو من يقف وراء الاحداث"و** صرح وليد البناني نائب رئيس كتلة حركة النهضة بالمجلس التأسيسي قائلا في " حركة نداء تونس والجبهة الشعبية يؤججان الوضع"، مؤكدا أن نداء تونس قد وفر مبالغ مالية للمتظاهرين. وفي نفس السياق اعتبر الحسين اللوز عضو المجلس التأسيسي عن حركة النهضة لموزاييك أف م "

وفي نفس الوقت كان عملة الحضائر يطالبون

خامة مثل الرخام والرمال الصناعية والجبس

انظر على سبيل المثال دراسة الاستاذين سامي العوادي وفتحي السلوتي).

في هذا الإطار أكد والي سليانة السابق السيد أحمد الزين المحجوبي أن البنية التحتية بالولاية مهترئة ولا توفر الوضع الملائم للاستثمار حيث قال " زرت كل قرى وأرياف سليانة، الناس هنا يعيشون في أدنى حالات الفقر والخصاصة. والحياة تتعطل بمجرد نزول كميات من الأمطار، ذلك أن وضعية البنية التحتية سيئة إلى أبعد الحدود مما ينعكس سلبا على واقع التنمية بالمنطقة"

الخلاصة :

تدخل الانتهاكات والتجاوزات التي تعرض لها المواطنون في سيانة أثناء الأحداث تحت طائلة جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات والمتمثلة أساسا حسب المجلة الجزائية التونسية في جرائم الاعتداء بالعنف الخفيف والعنف الشديد وجرائم العنف الشديد الناجم عنه قطع عضو من البدن أو جزء منه أو انعدام النفع به و تسوية بموجلة أو سقوط أو عجز مستمر، وجرائم إلحاق أضرار بدنية بتغير غن غير قصد وجرائم الاعتداء على الأخلاق الحميدة والآداب العامة ، وفي جرائم رفض الإسعاف القانوني ، وجرائم دخول محل الغير دون إذن قضائي وجرائم الاعتداء على أملاك الغير والإضرار بغير قصد بأملاك الغير.

وهي مجموعة من الجرائم والتجاوزات التي وقفت اللجنة على ارتكابها من طرف أعوان الأمن أساسا ولكن ك من قبل بعض المتظاهرين، ويبقى التسلقصاة والتحقيق في شبهة من مسموشت القضاة المختص ي يظل وحده المؤهل لتحديد هوية الجاني بصفة فردية لتحميل المسؤولية الجزائية عن الفعل الذي به والذي نتج عنه ضرر للضحية موجب للجبر والتعويض.

.....

عتقد اللجنة أن المعالجة القضائية ك الجرائم يجب أن تأخذ في الاعتبار رجعيات القانونية التالية:

على المستوى الوطني:

مجلة الجزائية

جلة الإجراءات الجزائية

جلة المرافعات والعقوبات العسكرية نقحة بمقتضى المرسوم عدد 69 المؤرخ 29جويلية 2011

انون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت المتعلق بضبط القانون الأساسي العام ت الأمن الداخلي

انون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 في 1969 المتعلق بالاجتماعات العامة وكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر مر عدد 342 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي المتعلق بضبط مشمولات وزارة الداخلية

• الأمر عدد 246 لسنة 2007 المؤرخ في 15 أوت 2007 المتعلق بتنظيم هياكل قوات الأمن الداخلي بوزارة الداخلية والتنمية المحلية

2- على المستوى الدولي:

• المعاهدات والمواثيق المصادق عليها من طرف الدولة التونسية في مادة الحريات وحقوق الإنسان والمواطن

• مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين المصادق عليها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بتاريخ 17 ديسمبر 1979 تحت عدد 169/34

• معاهدة هافانا المتعلقة بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة العمومية والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، الواقع اعتمادها من طرف مؤتمر الأمم المتحدة الثامن حول الوقاية من الجريمة ومعاملة المخالفين ،

والمنعقد بهافانا (من 27 أوت إلى 7 سبتمبر 1999)، وبالأخص الفصلين 1 و2g من المعاهدة المذكورة (تقييد استعمال السلاح وحصره في الحالات القصوى) والفصلين 3g و4 (مبادئ التدرج في استعمال الوسائل الغير قاتلة ضد المتظاهرين قبل استعمال الأسلحة النارية) والفصل السابع من نفس المعاهدة (استبعاد العذر المستمد من الوضع الداخلي للبلاد للتفصّي من المسؤولية الجزائية)

وتبقى المهمة الأساسية للجان تقصي الحقائق تحديد المسؤوليات الجماعية في الانتهاكات والتجاوزات الحاصلة ، وهي مسؤوليات يتحملها النظام والأجهزة والمؤسسات ،وكذلك في تقديم المقترحات والتوصيات الكفيلة بتجاوز تلك الانتهاكات لضمان عدم تكرارها.

التوصيات :

بعد مرور أشهر على الأحداث الأليمة بسليانة وما أفرزته من ضحايا مازالت تعاني التهميش ونقص العناية الطبية والنفسية ومن وضع سياسي واجتماعي محتقن ، تعتبر اللجنة أن تجاوز تلك الأوضاع الصعبة مسؤولية الدولة التونسية وتتحمل الحكومة فيها جزء القسط الاساسي دون اهمال، طبعا، دور الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية والنقابية. كما تعتبر أن هذا التقرير التي حرصت على إعداده بحياد وموضوعية إزاء كل الأطراف

سو[illegible] اهم الإشكاليات بالجهة وهو محاولة لتضمين التوصيات الكفيلة بتجاوز كل تلك الإشكاليات لضمان الاستقرار والتنمية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

في خصوص ضحايا الرش والانتهاكات الأخرى:

- توفير جبر الضرر العاجل لمختلف الأضرار التي لحقت بالضحايا، على أن يشمل ذلك الرعاية الطبية والتأهيل وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية،
- ضمان فرص الشغل لضحايا الرش ، فرص تتلاءم مع حالة العجز البدني لكل منهم
- ضمان حق الضحايا في كشف الانتهاكات التي طالتهم ، وفي محاسبة مرتكبيها
- إدماج أحداث سليانة وما أفرزته من انتهاكات ضمن المسار العام للعدالة الانتقالية لتشمل النصوص القانونية ذات العلاقة ضحاياها

على مستوى المؤسسة الأمنية:

- تفعيل مطلب إصلاح المنظومة الأمنية بشكل عام ، وإصلاح مختلف أجهزة الأمن الداخلي بشكل خاص.وكذلك تشريك كافة الأطراف ذات العلاقة في وضع إستراتجية إصلاحية متكاملة من شأنها التأسيس لأمن جمهوري حقيقي.
- تعزيز التجهيز اللوجستي لأعوان الأمن والمراكز الأمنية وضمان توفير الوسائل والآليات الكفيلة بتطبيق النصوص القانونية في جميع تدخلات رجال الأمن والتي من شأنها أن تجعل اللجوء للقوة حلا أخيرا.
- إعادة النظر في منظومة الانتداب بمختلف الأسلاك الأمنية وإخضاعها لشروط ومعايير سابقة الوضع .
- تعميق مناهج تكوين الأمنيين وفق متطلبات منظومة الأمن الجمهوري القائمة أساسا على خدمة المواطن ، وفي إطار احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ،

مع الحرص على تعزيز تلك المناهج ببرامج متابعة وتكوين مستمر.

- تدعيم الحق النقابي للأمنيين ورفع كافة أشكال التضييق والهرسلة التي تحول دون تمتعهم بالحق النقابي على غرار الحرمان من الترقية والتأطير وحثهم على التقيد بالقانون،

- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالعمل النقابي في اتجاه تعزيز حماية الأمنيين أثناء قيامهم بمهامهم من جهة، وفي اتجاه ملاءمتها مع النصوص والمواثيق الدولية ذات العلاقة .

- وضع خطة وطنية "أمنية" تساهم في صياغتها مختلف الأطراف، على غرار المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني ، و النقابات الأمنية.

- تطوير الإجراءات الإدارية البيروقراطية حتى تتلاءم وضرورة سرعة التحرك لتحقيق التنمية المطلوبة، خاصة في الجهات المحرومة.

والابتعاد على خطابات التخوين والمؤامرة.

- التفكير في استغلال الثروات الطبيعية في الجهة بشكل يأخذ بالمياه والثروات الطبيعية والآثار التاريخية...)

- دعم البنية التحتية من طرقات ومؤسسات وخدمات كشرط لدعم الاستثمار الجهوي.

- إيجاد آليات رقابة على أداء المسؤولين مستقلة عن الأجهزة السياسية.

- وضع إشكالية التوازن الجهوي ضمن الأولويات ببرنامج الحكومة.

- التنصيص بالدستور الجديد على الحقوق الأساسية للمواطن ومنها حق الجهات المحرومة في التنمية والحق في الشغل والتعليم والرعاية الصحية.

- تطوير الإجراءات الإدارية البيروقراطية حتى تتلاءم وضرورة سرعة التحرك لتحقيق التنمية المطلوبة، خاصة في الجهات المحرومة.

على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي :

- تعيين مسؤولين جهويين مستقلين عن الأحزاب السياسية الذين يتمتعون بحس حقيقي مع كل مكونات المجتمع المدني دون إستثناء.

- ضبط برنامج لقاءات دورية بين المسؤولين الجهويين ومكونات المجتمع المدني للبحث في مصالح الجهة.

- دعم الديمقراطية التشاركية والحرص على وجود مجلس جهوي حقيقي.

- البدء بإجراء حوار وطني حقيقي حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسليانة وكل الجهات المحرومة لمواجهة القضايا الاجتماعية الملحة.

- دعوة المجتمع المدني والسياسيين إلى إرساء ميثاق سياسي أخلاقي يلتزم بالقيم الكونية لحقوق الإنسان ونبذ العنف اللفظي والمادي

من خلال الأحداث العديدة التي جمعتها وثقتها متابعتنا لأحداث سليانة ، نعتبر أن ما حصل خلال الأيام التي توفر أولى بوادره في الماضي ، انتهاكا لمبادئ الإنسان وتنكرا لمبادئ الثورة التونسية. فمن وجهة نظرنا حقوقية ، تعتبر مطالب التنمية والتشغيل وكل الحقوق ذات الصلة الأركان الأساسية للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملزمة قانونا لجميع الدول، وقد جاءت الثورة التونسية من أجل القطع مع الفقر والتهميش والتفاوت الجهوي. لذلك فان حكومات ما بعد الثورة ملزمة قانونا وأخلاقيا بالعمل على احترام المبادئ العامة لحقوق الإنسان وكذلك باحترام المبادئ العامة التي قامت عليها الثورة. ومن هذا المنظور يعتبر الإفراط في استعمال القوة وانتهاك الحرمة الجسدية للمتظاهرين ومداهمات الأحياء وتجريم الاحتجاج السلمي وتجاهل المطالب الملحة للجهات المحرومة، تجاوزا خطيرا للقانون التونسي وكذلك للمواثيق الدولية.

جرحى أحداث سليانة 27 /2012/11 إلى 2012/12/1

ع/ر	الاسم واللقب	ش-ط أ:
.1	إسماعيل بشير	18 يوما
.2	زياد الهمامي	
.3	نضال اليحياوي	30 يوما
.4	حسني سيف الدين	30 يوما
.5	ماهر بن محمد العبيدي	05 ايام
.6	محمد المكي	21 يوما
.7	نعيم العيدي	25 يوما
.8	نزار بن زامصان الزكراوي	10 ايام
.9	سيف الدين عكروش	15 يوما
.10	محمد بن هذيلي الجويني	10 ايام
.11	مهدي العبيدلي	21 يوما
.12	مولدي الفرشيشي	30 يوما
.13	عماد عياد	15 يوما
.14	رياض الرياحي	30 يوما
.15	معز العوني	18 يوما
.16	نهاد الجودي	21 يوما
.17	ادم بن محمد بورحلة	07 أيام
.18	إبراهيم بن حسونة بودريقة	45 يوما
.19	دليلة الخروبي	15 يوما
.20	محمد ميساوي	45 يوما
.21	أنيس الهمامي	21 يوما
.22	نزار العبيدي	21 يوما
.23	نديم بن عمر	20 يوم
.24	معتز البرهومي	07 أيام
.25	حليم النوري	05 أيام
.26	ربيع رزوق	20 يوم
.27	محمد العبيدي	7 أيام
.28	عبد الستار الجلاصي	12 يوما
.29	لطفي بوقصة	18 يوما
.30	حلمي السلامي	06 أيام
.31	محمد البرقاوي	18 يوما
.32	حبيب الجويني	20يوما
.33	نزار الزكراوي	07 أيام
.34	لطفي بن احمد فرج	07 ايام
.35	جمال الخروبي	18 يوما
.36	حاتم بن محفوظ سليمان	07 أيام
.37	حسام الزواغي	21 يوما
.38	صابر بن محسن العثماني	10 أيام
.39	سهام بنت ابراهيم اليعقوبي	10 أيام
.40	عز الدين الحناشي	09 أيام
.41	الطيب بن سليمان الكرمتي	15 يوما
.42	حاتم السلامي	21 يوما
.43	محمد الغربي	15 يوما
.44	كريم النوري	15 يوما
.45	حمدي بن عبده	15 يوما

.46	هشام الكافي	45 يوما
.47	إبراهيم بودريقة	45 يوما
.48	الأمين اليهبي	25 يوما
.49	احمد الصامتي	30 يوما
.50	الشريف ضية	06 أيام
.51	ياسين السعدي	15 يوما
.52	سيف الدين عكروش	05 أيام
.53	نبيل بريك	15 يوما
.54	بوضياف التليلي	25 يوما
.55	محمد الهمامي	10 أيام
.56	اشرف الجبالي	05 أيام
.57	المولدي الجلاصي	06 أيام
.58	منذر المليتي	15 يوما
.59	بلال دخيل	06 أيام
.60	وائل الساسي	15 يوما
.61	بلال الرزقي	21 يوما
.62	عمر محمود	15 يوما
.63	احمد الخروبي	15 يوما
.64	الطاهري ناظم ين سهيل	15 يوما
.65	أنيس الظاهري	12 يوما
.66	حمدي الرحموني	15 يوما
.67	قيس الوسلاتي	10 أيام
.68	بشير العمري	30 يوما
.69	خيرة الشعلي	20 يوما
.70	عز الدين بن صادق الحناشي	90 يوما
.71	معتز المرداسي	18 يوما
.72	عادل بن احمد	15 يوما

.73	ابتسام المحواشي	20 يوما
.74	عمار العاتي	30يوما
.75	حسام بلحاج	21 يوما
.76	وليد جندوبي	18 يوما
.77	منجي بن خالد	45 يوما
.78	معز الخروبي	15 يوما
.79	صابر النويلي	30يوما
.80	عمر ين فرج الخروبي	15 يوما
.81	مجدي الجبري	25 أيام
.82	حاجي مانع	06 ايام
.83	فريد الواعري	21 يوما
.84	علي بودريقة	90 يوما
.85	عادل التوهامي	12 يوما
.86	كريم تريعة	08 ايام
.87	حمادي بودريقة	07 ايام
.88	ماهر الخروبي	10 ايام
.89	انيس الدريدي	07 ايام
.90	صالح العمروسي	07 ايام
.91	عبد الوهاب الدريدي	21 يوما
.92	رؤوف الجبالي	18 يوما
.93	الهادي بن صالح احمد	03 ايام
.94	بلال الشعلي	10 ايام
.95	عدنان الهمامي	12 يوما
.96	زهير بن عطية	12 يوما
.97	الصادق بن بلقاسم العبيدي	06 ايام
.98	معز الصادق	18 يوما
.99	احلام الوسلاتي	15 يوما

.100	نور الدين النفوطي	25 يوما
.101	قيس الهدياوي	15 يوما
.102	محمد الأمين خريصي	15 يوما
.103	الناجح عطية	15 يوما
.104	حلمي بودريقة	15 يوما
.105	محمد الأمين الهمامي	15 يوما
.106	محمود العبيدي	10 ايام
.107	رمزي الجابري	15 يوما
.108	محمد علي بوراوي	25 يوما
.109	منير بن عز الدين جاء بالله	08 ايام
.110	وليد جاء بالله	30 يوما
.111	نزار ريحاني	18 يوما
.112	شوقي الصحراوي	10 ايام
.113	شاكر النصري	15 يوما
.114	بلال الونيسي	25 يوما
.115	محمد أمين العوني	10 ايام
.116	هيفاء محمد	21 يوما
.117	أسامة بن محمد	18 يوما
.118	علاء الدين البشير	15 يوما
.119	ابراهيم بن حسونة بودريقة	45 يوما
.120	حسونة السلامي	12 يوما
.121	مروان البراري	10 ايام
.122	الأمين بن الاخضر اليهبي	25 يوما
.123	سعاد طاع الله	18 يوما

.124	صابرين السلامي	20 يوما
.125	محمد ناجي بودريقة	12 يوما
.126	نبيل الزناقي	20 يوما
.127	محمد الخروبي	30 يوما
.128	فايز الخروبي	15 يوما
.129	مازن العابد بن مختار	18 يوما
.130	عماد بن حفيظ بوشارب	15 يوما
.131	الكامل بن علي العياري	18 يوما
.132	محمد امين بن عطية	15 يوما
.133	رضوان العسكري	21 يوما
.134	حمدي الجويني	12 يوما
.135	حمدي القرمزي	10 ايام
.136	مجدي الدريدي	15 يوما +20 يوم
.137	محمد الصالح الشتوي	15 يوما
.138	محمد الكافي بكوش	12 يوما
.139	مراد بن ضياوي	21 يوما
.140	مهدي الجويني	12 يوما
.141	هشام الزكراوي	25 يوما
.142	مختار هلال	21 يوما
.143	عبد الستار البرقاوي	10 ايام
.144	مروان المباركي	30 يوما
.145	مروان الدريدي	15 يوما
.146	بيرم الهمامي	06 ايام

.147	نبيل البشير	18 يوما
.148	كريم الدريدي	06 ايام
.149	فتحي رجب	21 يوما
.150	كمال منصور	10 ايام
.151	نضال الزيدي	21 يوما +15يوما
.152	عدنان البوصي	45 يوما
.153	لطفي العوني	05 ايام
.154	طارق الزريبي	15 يوما
.155	عادل الحفصي	06 ايام
.156	محرز الزريبي	05 ايام
.157	عز الدين بكوش	07 ايام
.158	آزر حمودي	15 يوما
.159	اسكندر الشتيوي	12 يوما
.160	هيثم بحريني	15 يوما

.161	ظاهري يوسف	
.162	منصف الخروبي	15 يوما
.163	خميس العويساوي	90يوما
.164	هندة الجبالي	15 يوم
.165	صلاح قرمازي	45 يوم
.166	عادل الدريدي	5 أيام
.167	حمزة بن الحاج مبارك	6 أيام
.168	طارق الدهماني	
.169	حمدي البراري	
.170	مروان العياري	
.171	أيمن البهلي	
.172	هادية برقاوي	
.173	ناجية شعلية	

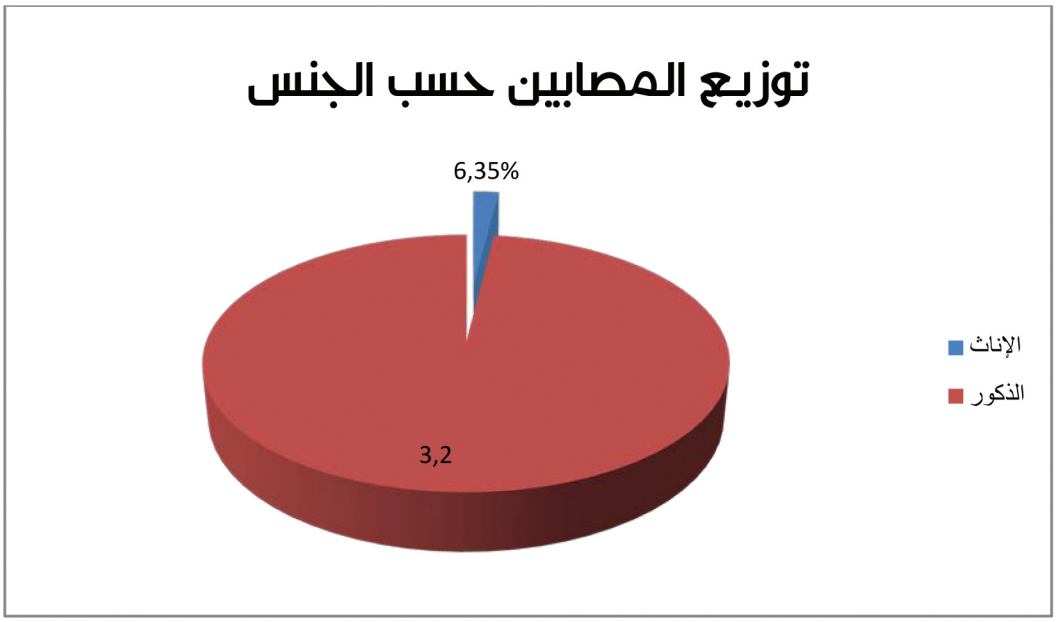

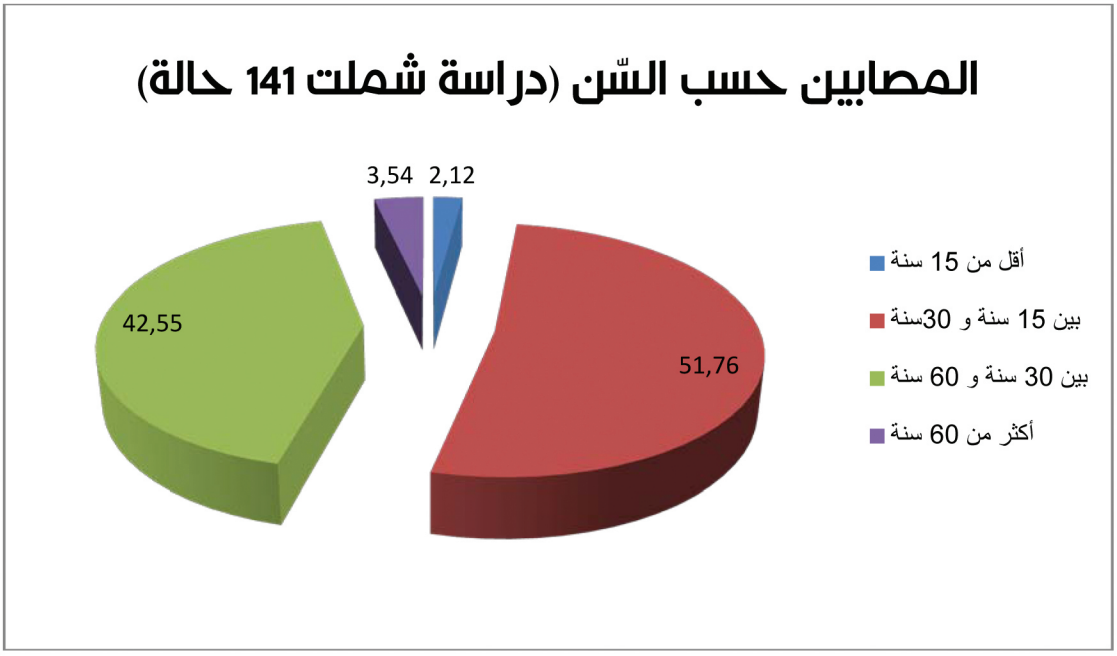
المصابين حسب السّن (دراسة شملت 141 حالة)
3,54
2,12
42,55
51,76
أقل من 15 سنة
بين 15 سنة و 30سنة
بين 30 سنة و 60 سنة
أكثر من 60 سنة

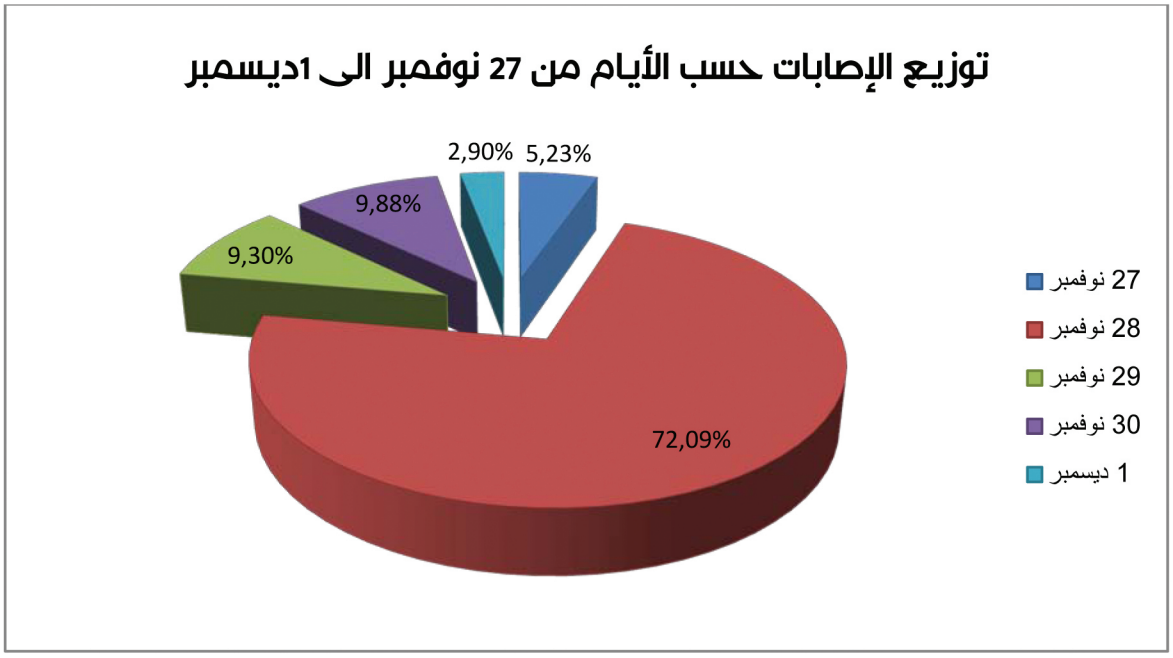
توزيع الإصابات حسب الأيام من 27 نوفمبر الى 1ديسمبر
2,90%
5,23%
9,88%
9,30%
72,09%
27 نوفمبر
28 نوفمبر
29 نوفمبر
30 نوفمبر
1 ديسمبر

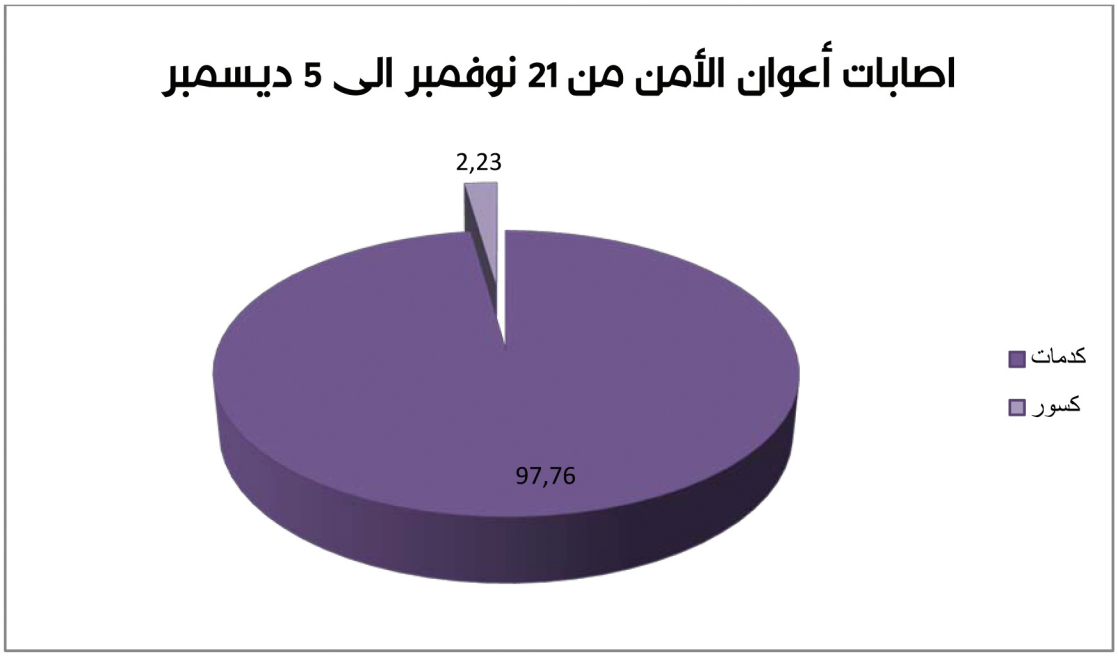

المصدر : أرقام وزارة الداخلية